■ عرض كتاب ■

النفط والتنمية العربية فى عقد التسعينات

عرض:حسام مندور *

الكتاب الذى نعرضه فى هذا العدد هو من الاصدارات المشتركة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد البحوث والدراسات العربية. وقد صدر الكتاب فى عام ١٩٩٣ وحررته الاستاذه الدكتوره منى مصطفى البرادعى وشارك بالبحث فيه مجموعة مختاره من الخبراء والاساتذة، وينقسم الكتاب الى قسمين رئيسيين:

الجزء الاول خصص لدراسة السوق العالمية للنفط والمتغيرات المؤثرة على النفط العربى فى التسعينات.

اما الجزء الثانى فقد خصص لمجموعة من الدراسات حول اعداد تصور استراتيجى لتوظيف النفط لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية.

والجزء الاول يفرد ثلاثة فصول لمعالجة كل من المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية والاقليمية وعلاقاتها بالنفط العربى ثم معالجة للاوضاع السياسية الداخلية وتأثيرها على استخدام عوائد النفط العربى فى التسعينات.

اما الجزء الثانى فهو يفرد خمسة فصول لوضع تصورات عن امكانيات توظيف عوائد النفط فى كل من مجالات التنمية البشرية العربية والتنمية الزراعية والصناعية العربية وفى بناء القدرة

* أ.د. حسام مندور : مستشار بمركز التخطيط الصناعى، معهد التخطيط القومى.

التكنولوجية ثم تنمية قطاع الخدمات فى الوطن ويتساءل اصحاب الدراسة عن جدوى البحث فى هذا الموضوع حيث شهد بداية العقد اسوأ أزمة مرت بالوطن العربى بصفة عامة وبالنفط العربى بصفة خاصة وهى أزمة حرب الخليج الثانية (١٩٩١/٩٠) حيث ادت هذه الأزمة الى إضعاف الوفاق العربى وبذر بذور الشك والريبة واضعاف التضامن العربى على المستوى الرسمى والشعبى لأول مره. واذا كان الصراع فى حقيقتة صراعا على النفط فلماذا اذن البحث فى النفط والتنمية العربية فى هذا العقد - التسعينات - خاصة مع ما اثبتته تجارب التنمية العربية فى العقدين السابقين من احباطات شديدة سواء على المستوى القطرى او المستوى القومى؟

ويرى اصحاب الدراسة - بحق - ان هناك اعتبارات عديدة لأهمية البحث فى هذا الموضوع ، يتعلق بعضها بالنفط العربى ومستقبله، وبعضها بالتنمية العربية ومستقبلها والبعض الاخر بالظروف الاقليمية والعالمية المحيطة بالوطن العربى.

واول هذه الاعتبارات ان مطلع التسعينات قد شهد تحولات كبيرة وسريعة فى السوق العالمية للنفط وظهر "نظام نفطى جديد" او بمعنى أدق نظام "طاقة عالمية " جديد فى مطلع التسعينات تغيرت فيه الأدوار وقام لاعبون جدد على أساس انتقال من السياسة للأعمال،وهو مايعتبر تغيرا جذريا فى صناعة النفط منذ نشأتها.وفى نفس الوقت تشير التقديرات الحالية عن الاحتياطات العالمية الى انه بنهاية هذا العقد سوف يشهد عدد من دول الأوبك بداية انخفاض محسوس فى انتاجه من النفط. وسوف يترتب على ذلك ان القرارات النفطية سوف تتركز اكثر فى ايدى قليلة من دول الخليج النفطية. اى ان هناك أهمية متزايدة للنفط العربى ولمنطقة الخليج بالذات مع بداية القرن القادم . وهكذا تتضح اهمية تتبع مايمكن ان " يحدث" بالنسبة للنفط العربى للتعرف على امكانات الدور الذى يمكن ان يسهم به سواء من الناحية الاقتصادية او السياسية فى التنمية العربية حتى نهاية العقد الاخير من القرن العشرين.

وثانى هذه الاعتبارات ان النفط لايزال يشكل اهم الموارد التى تتحكم فى عملية التنمية بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط بشكل أساسى ولدرجة اقل بالنسبة للدول العربية الاخرى. وذلك برغم الاعتراف بأن النفط ليس هو العامل الوحيد فى التنمية الاقتصادية العربية بالاضافة الى ضرورة التأكيد على أن النظرة الى دور النفط باعتباره دورا تمويليا فقط تعتبر نظرة قاصره،حيث يمكن ان يمارس النفط من خلال جوانب اخرى غير عنصر التمويل آثارا مباشرة وغير مباشرة على

العوامل الأساسية التى تؤثر على التنمية العربية النفطية منها وغير النفطية وعلى امكانيات التعاون الاقتصادى وحوافزه بينها.

وثالث هذه الاعتبارات هو ان ماشهدته تجارب التنمية العربية فى العقدين السابقين من احباطات وفرص مضاعه أتاحتها" حقبة النفط" امام الدول العربية يدعونا للبحث عن انسب الصيغ التى تتيح استخداما افضل لدور النفط بكل ابعاده فى اعمال التنمية العربية القومية بما فى ذلك التعرف على الفرص الواسعة المتاحة على المستوى القومى بالنسبة للاستثمار والاسواق وتحقيق نمط افضل لتخصيص القوى العاملة والموارد البشرية. ان التجارب الماضية تفيد كدروس يجب استقراؤها بحرص للتعرف على اهم المعوقات وامكانيات التغلب عليها وتقويم اخطاء الماضى قبل النظر الى المستقبل لتوقع مايمكن حدوثه واستكشاف الامكانات المتاحة.

واخيرا تزداد اهمية هذا الكتاب فى مساهمته بالبحث عن أنسب الصيغ لإعمال دور النفط فى التنمية الاقتصادية العربية فى ظل المتغيرات الاقليمية والعالمية الاقتصادية منها والسياسية والتى تمثلت فى انهيار الكتلة الاشتراكية وسيادة فكر اقتصاد السوق فى الدول النامية والتحولات الكبرى فى اوربا وظهور الاسواق والتكتلات الدولية الكبرى والاتجاه الى تحرير التجارة العالمية - مع التكتل - واتجاه الاقتصاد والثقافة الى العولمه واتجاه النظام العالمى الى نظام يقوم - مرحليا - على سيطرة قطب واحد. اما المتغير الاقليمى الأكثر اهمية وتأثيرا فهو اتجاه المنطقة الى تحقيق السلام ومحاولات انشاء كيانات واسواق شرق اوسطية او جنوب بحر ابيض او مناطق تجاره حره بين كل من اسرائيل وجيرانها وغيرها من المشاريع. وسوف يكون لهذه المشاريع آثار ونتائج بعيدة المدى على المنطقة العربية وامكانات التنمية بها وهو ماينسحب بالضرورة على النفط العربى وتوظيف عائداته فى التنمية. كل هذه المتغيرات - يقول اصحاب الدراسة - تفرض علينا كعرب ضرورة التحرك لدراسة آثارها والبحث عن افضل السبل للعمل فى هذه الاطراف الجديدة مع ماتحمله من ظروف وتحديات جديدة. بما فى ذلك البحث عن افضل الصيغ لتوظيف عوائد النفط فى ظل الظروف الجديدة وهى المهمة التى حاول اصحاب الدراسة القيام بها وصدورها عن معهد البحوث والدراسات العربية.

ويتناول الفصل الاول - فى اطار الجزء الاول المخصص لدراسة السوق العالمية للنفط والمتغيرات المؤثرة على النفط العربى فى التسعينات - دراسة السوق العالمية للنفط. ويشير

الباحث الى ان هذا العقد - التسعينات - قد بدأ وهو يحمل معه بوادر نظام نفطى عالمى جديد يتميز بانتقال صناعة النفط العالمية من السياسة الى الاعمال. واذا كان السوق العالمى للنفط يشترك فيه الأطراف الثلاثة: الشركات العالمية للنفط والدول المصدره للنفط والدول المستورده للنفط فانها تتميز بأنها سوق " احتكار القلة". وقد كان لهذا النظام جذور بدات منذ ثورة البترول الاولى(١٩٧٣) ثم جاءت أزمة الخليج الثانية فأعطت لكل من هذا الرواج دفعه جديدة للامام . وفى ظل هذا النظام تراجعت اسعار وعائدات النفط واهمية النفط العربى وبالتالى تراجعت قوته. تلك القوه التى تكمن فى امكانية تحول النفط الى قوة مالية وسياسية وعسكرية.

وترى الباحثه انه ليس من المتوقع ان تعود للنفط العربى مكانته قبل نهاية هذا العقد . وذلك من خلال استعراض المؤشرات المتاحة عن احتمالات نمو كل من الطلب على النفط العربى وعرضه والتطورات المحتمله لسعره فى ضوء توازن كل من العرض والطلب.

ويقدم الفصل الثانى تحليلا للمتغيرات السياسية العالمية والاقليمية ومدى تأثيرها على النفط العربى فى التسعينات. ويشير كاتب الفصل بحق الى انه خلال أربع سنوات حدثت تغيرات سياسية ضخمة تفوق فى آثارها أية تغيرات اخرى منذ الحرب العالمية الثانية. واذا كانت ازمات وقرارات اقل اهمية قد أثرت على السوق العالمية للنفط وعلى الوزن النسبى للنفط العربى فان علينا ان نتوقع ان يكون لتلك التغيرات الكبرى آثار أوسع على كل من النفط العربى وكذلك السوق العالمية للنفط. وقد عالج البحث الموضوعات التالية :

- انهيار الايديولوجية فى النظام الدولى
- التحولات الكبرى فى أوربا
- ازمة الخليج الثانية
- انهيار الاتحاد السوفيتى
- التحول فى بنيان النظام الدولى
- بشائر السلام فى الشرق الاوسط

ويخلص هذا الفصل الى ان النظام العربى يمر بتمزقات حاده وانقسام الى تجمعات اقليمية تفتقد الى الهوية والتفاعلات والاتفاق على الأهداف القومية العليا مع اتجاه الى الانضواء مع اسرائيل تحت مظلتى الشرق أوسطية او المتوسطية ويؤدى ذلك الى انه من الصعب - مع استمرار القوى الضاغطة- ان تتحقق السيادة الوطنية للدول العربية على مواردها الطبيعية وعلى رأسها النفط .

اما الفصل الثالث فيخصص لدراسة الأوضاع السياسية الداخلية وتأثيرها على استخدام عوائد النفط فى التسعينات - وقد قام الكاتب بعرض أهم النتائج التى توصل اليها فى أربعة أقسام رئيسية، يتعلق القسم الأول منها بالأوضاع السياسية المؤثرة فى حجم العوائد النفطية وأهمها سياسة انتاج وتصدير النفط والعلاقة بين شركات النفط الوطنية والشركات العالمية ومدى الكفاءة فى ادارة قطاع النفط. اما القسم الثانى فيتناول الأوضاع السياسية والتوظيف الداخلى للعوائد النفطية حيث تنعكس هذه الأوضاع بالضرورة على كيفية استخدام الدول العربية لعوائدها النفطية. فهذه الأوضاع تحدد نسبة مايخصص من الايرادات الحكومية من هذه العوائد للاستخدامات المختلفة ، سواء لدفع التنمية الاقتصادية ،او تقديم الخدمات للمواطنين او تدعيم اجهزة الأمن والدفاع وهى ايضا التى تؤثر على توجيه رجال الاعمال المحليين والذين يصلهم قسم من هذه العوائد بطريقة غير مباشرة. ويتناول القسم الثالث توزيع العوائد النفطية مابين الدول العربية واهم الاعتبارات المؤثرة فى تحديد هذه الانصبة اما القسم الرابع فيدور حول الأوضاع السياسية الداخلية فى الدول المستقبلة لهذه العوائد والتى تحدد امكان الاستفادة منها حيث يناقش الكاتب مسئوليات تلك الدول تجاه خلق بيئة ملائمة لاجتذاب الاستثمارات حيث يؤكد على قضيتين :اولهما الاستقرار السياسى، وثانيهما خلق بيئة مواتية للتعاون متعدد الصور مع أطراف خارجية وعربية خاصة.

اما الجزء الثانى من الكتاب والذى يناقش امكانية وضع تصور استراتيجى لتوظيف عوائد النفط لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية فى عقد التسعينات فهو يحتوى على خمسة فصول يحاول كل منها وضع تصور لامكان تحقيق أفضل استخدام ممكن لعوائد النفط فى مجال معين من مجالات التنمية الاقتصادية العربية. وجدير بالملاحظة ان كلا من هذه البحوث التى يتناولها الجزء الثانى والخاص بتوظيف النفط فى تحقيق التنمية لم يفرق بين قطر وآخر او مجموعة واخرى من الدول العربية، انما تناولت كلها توظيف النفط لتحقيق التنمية القطاعية فى الأقطار العربية ككل اى على اساس مدخل قومى.

ويتناول الفصل الرابع فى إطار الجزء الثانى من الكتاب توظيف عوائد النفط فى التنمية البشرية ويبدأ بتوضيح بداية الاهتمام بهذا المفهوم "التنمية البشرية" فى الفكر التنموى وموقف الدول العربية من الاهتمام بقضية التنمية البشرية. وأظهرت الدراسة ان الاهتمام بالتنمية البشرية فى التسعينات ليس فقط لأهمية العنصر البشرى فى التنمية بوجه عام وانما لما يواجه الدول العربية من متغيرات عالمية واقليمية تفرض عليها ضرورة رفع مستوى التنمية البشرية بها وبالذات بسبب تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة العالمية والاتجاه الى تأكيد عنصر الجودة. وسوف تحتاج تنمية الموارد البشرية - كما تشير الدراسة - الى استثمارات ضخمة يمكن ان تسهم عوائد النفط فى تمويلها .وتتناول الدراسة واقع التنمية البشرية فى عام ١٩٩٠ مع مقارنة بتطور المؤشرات فى العقود الثلاثة الماضية ثم تتطرق اخيرا الى مجالات استخدام عوائد النفط فى التنمية البشرية والتى تتركز فى مقترحات دراسية مثل انشاء مراكز جمع البيانات الخاصة بهذه القضية، واصدار تقارير سنوية عن التنمية البشرية فى الدول العربية مع دعم الدول العربية الأقل نموا باستخدام فوائض النفط فى تمويل التنمية البشرية او بعض عناصرها.

اما الفصل الخامس فيطرح توظيف عوائد النفط فى التنمية الزراعية العربية. ويهتم الكاتب اولا باستقراء الدروس من تجارب السبعينات والثمانينات التى اثبتت تزايد الفجوة الغذائية فى الدول العربية، ويرى الكاتب ان استمرار عجز الدول العربية عن المواجهة الجماعية القومية تتلخص أسبابه فى غياب الارادة السياسية والصراعات العربية والتفاوتات الواضحة فى البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقطار العربية هذا بالاضافة الى عدم ملاءمة السياسات القطرية بآلياتها ومؤسساتها وتشريعاتها لاحداث مقومات الأمن الغذائى العربى.

ويرى الكاتب - بناء على الخبرة السابقة - ان المستقبل فى التسعينات يحتاج الى مزيد من القراءة والتحليل العميقين فى ظروف المستجدات العالمية والاقليمية وهو مايحاول الكاتب تقديمه عن طريق رصد أهم الآثار والاحتمالات على مستقبل التنمية العربية فيما تبقى من التسعينات. ويخلص الكاتب الى ضرورة التفكير والسعى لتحقيق برنامج حد أدنى فى مجالات التنمية الزراعية العربية شاملة المياه مع وضع شروط ابتدائية ضرورية لتحقيقه.

ويقدم الفصل السادس دراسة تحليلية لتوظيف عوائد النفط فى التنمية الصناعية العربية ويبدأ باستعراض البيانات الخاصة بالمتغيرات الكلية العربية وتطورها خلال الثمانينات ويخلص الى

ان السعى الى اقامة قاعده صناعية عربية متكاملة ومتطورة هو احد البدائل الاساسية الواجب دراستها لمقابلة تقلبات السوق العالمية . واذا كان الهدف هو دعم عملية التنمية العربية المتواصلة والتوجه نحو المزيد من الاعتماد على القدرات والامكانيات الذاتية المتوفرة بالمنطقة العربية فان المدخل الاساسى هو دعم وتنمية الصناعات التحويلية، وهناك من المقومات والمعطيات المتاحة مايمكن ان يساعد على حفز وتشجيع وتنمية هذا القطاع الحيوى. وتستعرض الدراسة اهم خصائص هذا القطاع فى الثمانينات ثم تطرح التساؤل عن كيفية مساهمة الفوائض العربية فى توسيع وتطوير القاعدة الصناعية العربية. وللاجابة عن هذا التساؤل أثار الباحث نقطتين اساسيتين : اولهما مرتبطة باهم مشكلات الصناعة التحويلية العربية وثانيهما عن كيفية مساهمة الفوائض العربية فى علاج هذه المشكلات. وقد لخص المعوقات فى ثلاثة انواع اولها هيكلية ثم ذات طبيعة تمويلية وثالثه ذات طبيعة تسويقية. وناقش بعد ذلك كيفية مساهمة الفوائض العربية فى معالجة هذه المعوقات ودفع عملية التنمية الصناعية اعتمادا على نوعية من الأدوات: أدوات ذات طبيعة اجرائية وأخرى ذات طبيعة مؤسسية ويخلص الباحث الى ان اشارة البدء لانطلاق العمل الصناعى العربى لابد وان تبدأ بتوفير النوايا السياسية المؤيدة لدفع عملية التنمية الصناعية.

ويتطرق الفصل السابع الى موضوع عظيم الأهمية وهو قضية توظيف عوائد النفط فى بناء قدرة تكنولوجية عربية. واذا كان تعاظم هذه القدره يعد هدفا استراتيجيا ينبغى على الدول العربية ان تعمل على تحقيقه وتخصص له الامكانات والموارد البشرية والمادية الملائمة فان الكاتب يقوم فى البداية بتوضيح أهمية بناء وتنمية قدرة تكنولوجية عربية. ويناقش ابعاد مشاركة جميع الدول العربية فى انجاز هذه المهمة فى ظروف التحولات الكبرى السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التى يمر بها العالم اليوم.ويتصدى الكاتب فى الجزء الاول من الكتاب لتعريف معنى التكنولوجيا والتقدم التكنولوجى ثم يوضح العلاقة مابين التجارة الدولية والمعونات الفنية والتقدم التكنولوجى، لينتقل الى شرح المقومات الرئيسية للتقدم التكنولوجى ثم يركز بعد ذلك على توضيح ابعاد الواقع التكنولوجى العربى القائم كخطوة ضرورية ولازمة لبيان كيفية بنا وتنمية قدره تكنولوجية عربية.

ويستند الكاتب فى توضيحه لأبعاد الواقع التكنولوجى العربى الى عاملين اساسيين، اولهما البيانات وثانيهما التعرف على أبعاد هذا الواقع من خلال بعض المشكلات الرئيسية . واخيرا يشرح الكاتب كيفية بناء وتنمية قدرة تكنولوجية عربية مرتبطة بالواقع العربى وطموحاته وذلك على

مستوى الوطن العربى ككل او على مستوى كل من اقطاره.

واخيرا يأتى الفصل الثامن ليقدم دراسة تحليلية عن النفط وقطاع الخدمات فى الوطن العربى.وهو القطاع الأقل تنظيما فى الوطن العربى كما يذكر المؤلف والذى ربما لهذا السبب لايحظى مثل غيره من القطاعات بالدراسة والاهتمام.ويعتقد الباحث ان هذا القطاع يمثل قنطرة مهمه للوصل بين الاقتصادات العربية اكثر دواما وفعالية - وهذا صحيح - وهو بذلك مرشح للمزيد من الدعم والنمو فى المستقبل. وقد عالج الباحث هذه العلاقة بين النفط وقطاع الخدمات وذلك بتعريف قطاع الخدمات اولا وبيان الاتجاهات العالمية لنمو هذا القطاع،ثم شرح لمدى ارتباط الثروة النفطية بنمو قطاع الخدمات فى الدول العربية النفطية وغير النفطية ليقوم بدراسة الترابط بين الثورة النفطية وظاهرة انتقال العمالة وانعكاس ذلك على قطاع الخدمات ثم يقدم المؤلف أخيرا بعض التصورات عن مستقبل قطاع الخدمات فى العالم العربى فى التسعينات ودور التنسيق بين الدول العربية لدعم هذا القطاع حتى يواصل مهامه فى التسعينات ومابعدها.

والكتاب اخيرا بفصوله الثمانية يمثل عملا جادا يستحق الاطلاع وهو اذا كان يتكلم عن حقبة التسعينات التى نحن الان على مشارف انتهائها فان المقولات الرئيسية التى يطرحها مازالت قائمة.